القلم الفلسطيني

التقرير القانوني -الأول- لموقع القلم الفلسطيني

شبح الفيتو يُلوح في الأفاق مُسقطاً لحق الدولة الفلسطيني

الباحث: صائب جمال أبو جزر

الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني

الباحث: علم الدين ديب.

الأسلحة التي إستخدمها الإحتلال الإسرائيلي في عدوانه على غزة

الباحثة: ريم جمال أبو جزر

التعذيب والاحتجاز التعسفي ضد الأسرى الفلسطينيين منذ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين

الباحث: احمد عاطف الشيخ

2025

قائمة المحتويات:

المقدمة:.....3

شبح الفيتو يُلوح في الأفاق مُسقطاَ لحق الدولة الفلسطينية.....4

الباحث: صائب جمال أبو جزر

الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني.....16

الباحث: علم الدين ديب.

الأسلحة التي إستخدمها الإحتلال الإسرائيلي في عدوانه على غزة.....22

الباحثة: ريم جمال أبو جزر

التعذيب والإحتجاز التعسفي ضد الأسرى الفلسطينيين منذ الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين.30

الباحث: احمد عاطف الشيخ

خاتمة القلم الفلسطيني.....35

مقدمة:

يُعتبر موضوع حقوق الإنسان من أهم القضايا التي تشغل اهتمام الأفراد والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم، حيث يتعلق بتأمين الحقوق الأساسية التي تضمن للإنسان حياة كريمة وعادلة. في هذا التقرير، نُسلط الضوء على مجموعة من القضايا الحقوقية التي تؤثر بشكل مباشر على الأفراد والمجتمعات في سياقات متعددة، سواء كانت سياسية، اجتماعية، اقتصادية أو ثقافية.

في ظل التطورات المستمرة على الصعيدين المحلي والدولي، تبقى قضايا حقوق الإنسان في صميم الجهود المبذولة من قبل المؤسسات الحقوقية والمجتمع المدني لضمان المساواة والعدالة، والتصدي لانتهاكات حقوق الأفراد. من خلال هذا التقرير، نأمل أن نساهم في تعزيز الوعي بالقضية الفلسطينة، والعمل على إيجاد حلول فعالة تضمن حماية الحقوق الإنسانية للناس في قطاع غزة.

حيث تُعد الانتهاكات الإسرائيلية في غزة واحدة من أكثر القضايا الإنسانية تعقيدًا على مستوى العالم، حيث يعاني سكان القطاع من انتهاكات حقوق الإنسان بشكل يومي منذ سنوات طويلة. في ظل الحصار المستمر والعدوان المتكرر، يعيش أكثر من مليوني فلسطيني في غزة تحت وطأة العنف والدمار، في خرق صارخ للقوانين الدولية والإنسانية.

تتمثل هذه الانتهاكات في العديد من الأفعال الممنهجة مثل القصف الجوي والمدفعي للمناطق السكنية، استهداف المدنيين، تدمير البنية التحتية الحيوية مثل المدارس والمستشفيات، بالإضافة إلى القيود المفروضة على حرية التنقل وتقييد الوصول إلى الموارد الأساسية مثل الغذاء والدواء. لا تقتصر الانتهاكات على الجانب العسكري، بل تتجاوز ذلك لتشمل الاعتقالات التعسفية والتعذيب، في ظل غياب أي حماية حقيقية للمواطنين من ممارسات قوات الاحتلال.

يسعى هذا التقرير الى تسليط الضوء على مجموعة من الانتهاكات الإسرائيلية على الفلسطينيين في عدوانهم الأخير على غزة، ذلك العدوان الذي لا زال مستمر بأثاره، ومعاناته شعبه حتى الأن. وبالنظر لحجم الكارثة الإنسانية الواقعة لا شك أن المعاناة ستستمر سنوات طوال...

وإيمانًا منا بأن كل يقاتل بما اتاه الله من فضلك سعينا الى أن يخرج هذا التقرير معبئ بكوارث سقطت على شعبنا الفلسطيني بقطاع غزة، حقائق لا تزيف ولا تلوين في طرحها... فقضيتنا الفلسطينية بها من الالام ما يفوق الوصف وحد الخيال.

القلم الفلسطيني.

العنوان:

شبح الفيتو يُلوح في الأفاق مُسقطاً لحق الدولة الفلسطينية.

الباحث: صائب جمال أبو جزر، "ماجستير قانون عام -دولي-"

المقدمة:

ولما كان حق الفيتو منكرا لحق الدول في تقرير مصيرها، ومعلنا تعسف الدول الخمس في حق استخدامه دون رقيب كان لا بد السعي نحو اقرار مشروع يعمل على وضع قيود لضمان عدم التعنت في استخدامه! لان المطالبة بإلغاء حق الفيتو اشبه بإنكار الافضلية للدول الكبرى والتي من المستحيل القبول به، لذا يبدوا ان الانسب هو وضع قيود على استخدامه، خصوصا في حالات الإبادة الجماعية " كالحالة الفلسطينية" والتي دوما ما تسعى فيه الولايات المتحدة لحماية الكيان الصهيوني، دون النظر لما يخالفه هذا الاستخدام على الطرف الاخر من انتهاك لحقوقهم، ومُعلنا بان نظرية المصلحة هي سيدة الموقف! وان التحالفات الدولية والسعي لضمان المصالح هو سيد الموقف، وان حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني ما هي الا شعارات لها استخدامها إن اقتضت المصلحة ذلك، فما، ولماذا، وكيف، ومن، له حق الفيتو؟

اولاً: ما هو حق الفيتو؟

كلمة فيتو هي كلمة لاتينية في أصلها تفيد معنى الاعتراض على الشيء[1].

عرّف حق الفيتو أو حقّ النقض في السياسة كما جاء في معجم المعاني الجامع أنّه حقّ مخصوص للدول الخمس التي تمتع بالديمومة في مجلس الأمن الذي يتبع لهيئة الأمم المتحدة، ويعطيها هذا الحقّ صلاحيّة نقض أيّ قرار من قرارات المجلس، وبالتالي تعطيله صلاحية او الغاء أي قرار.

حيث يعتبر حق الفيتو في مجلس الأمن، هو الحق الذي يجري منحه للدول الأعضاء الخمس الدائمين العضوية في مجلس الأمن، وهم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة، وهذه الميزة تمنح الأعضاء الخمسة وبشكل فردي حقهم في رفض أي مشروع قرار حتى وإن كان مقبولًا للدول الـ14 الأخرى المكونة لمجلس الأمن.

[1] عبدالله دردونة، تعريف حق الفيتو، موضوع، اطلع عليه بتاريخ 2024/12/29.

ثانيًا: من هي الدول التي تمتلك استخدمه، ولماذا هي بالتحديد؟

هي الخمس دول العظمى في العالم، والتي سنذكرها بترتيب الأكثر استخداما، وهي[1]:

- روسيا تعدّ روسيا (الاتّحاد السّوفييتي سابقاً)وقد استخدمت روسيا حق الاعتراض الفيتو 118 مرة، واخرها كان ما يتعلق بالأزمة السورية.
- الولايات المتّحدة الأمريكيّة استخدمت الولايات المتّحدة الأمريكيّة حقّها في الفيتو سبعاً وسبعين مرّة، كان أولها عام 1970، وبعد ذلك كان استخدم الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو لصالح إسرائيل في اغلب استخداماتها.
- المملكة المتّحدة استخدمت المملكة المتّحدة حقّها في الفيتو اثنتين وثلاثين مرّة، كان أوّلها عام 1956 عندما رفضت بجانب فرنسا رسالةً من الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى رئيس مجلس الأمن بشأن فلسطين.
- فرنسا استخدمت فرنسا حقّها في الفيتو ثماني عشرة مرّة.
- الصّين استخدمت الصّين حقّها في الفيتو خمس مرّاتٍ فقط.

ثالثًا: لماذا هذه الدول ال5 فقط التي له حق استخدام الفيتو؟

الإجابة لأنه من تبعات الحرب العالمية الثانية وبعد فشل عصبة الأمم المتحدة، أسست الأمم المتحدة على يد المنتصرين في الحرب، بحجة الرغبة في الانتهاء من الحروب، والرغبة غيي العيش بسلام، فمنحهم حق الفيتو كان بمثابة مكافأة لمن انتصر في الحرب العالمية الثانية من الدول العظمى.

رابعًا: ما هي قيود استخدام حق النقض الفيتو؟

الحقيقة انه ليس لحق الفيتو اية قيود، فللدول ال5 مطلق الحرية في استخدامه، مما يفتح المجال امام هذه الدول للتعنت في الاستخدام، ما يعني ان الولايات المتحدة الامريكية، والمملكة المتحدة، والصين، وفرنسا، وروسيا، لهم حق الاستخدام دون رقيب، وما شهده العالم من تعنت في الاستخدام، دون مراعات من

[1] المرجع السابق نفسه.

صاحب الحق كان هو الغالب "سواء مصالح ذاتية، او مصالح للدول الصديقة" هذا ما رسخ فكرة انكار حقوق الشعوب في تقرير المصير.

أي لم ينجح العالم في إيجاد القيود، فاصبح الفيتو مرهون بالمصلحة.

خامسًا: لماذا لا يلغى حق الفيتو وما المصلحة من ابقاءه؟

يواجه الفيتو انتقادات واسعة، حيث يُعتبر البعض أن هذا الحق يُعيق عمل الأمم المتحدة ويمنعها من اتخاذ إجراءات فعالة في الأزمات الدولية، بالإضافة إلى ذلك، هناك دعوات متزايدة لإصلاح نظام الفيتو، ومن هذه الآراء:

- يرى البعض أن هذا الحق لا يعكس التغيرات في النظام الدولي منذ عام 1945.
- يُطالب البعض بتوسيع عضوية مجلس الأمن ليشمل دولًا أخرى ذات نفوذ متزايد مثل الهند والبرازيل.
- وهناك رأي يطالب بإلغاء حق الفيتو تمامًا لضمان اتخاذ قرارات أكثر ديمقراطية وفعالية.
- ومن الممكن وضع قيود حول استخدامه، لضمان عدم التعسف في استخدام هذا الحق، ومنها "شرط تحقق المصلحة المباشرة للمستخدم، ومنطقية الاعتراض" فلا يجب ان يكون الاعتراض لأجل الاعتراض.
- أحد المقترحات الرئيسية لإصلاح نظام حق الفيتو هو تقييد استخدامه في حالات معينة، مثل الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية، هذا الاقتراح يهدف إلى منع الدول من استخدام الفيتو لحماية حلفائها أو مصالحها الخاصة على حساب القيم الإنسانية العالمية[1].

سادسًا: كيف يسقط حق الفيتو حق الدولة الفلسطينية؟

وعندما نقول مسقط لحق الدولة الفلسطينية لا نعني الدولة ككيان مادي فقط، بل يشمل حق من يعيشوا بداخل هذا الكيان، ومن اجبروا على الهجرة يوما ما، مسقط للحق بالمطالب بالالتزام الأخلاقي والقانوني والإنساني تجاه امة مستضعفة، ومنهكة، ومنتهكَة، وحقا كلمة مسقطا لحق الدولة لا تكفي لوصف الحال الذي تخيله اصبح محال، فكم مرة استخدم حق الفيتو لصالح دولة الاحتلال؟

[1] حق الفيتو وأهم استخداماته في السياسة الدولية، الموسوعة، اطلع عليه بتاريخ 2025/1/13.

سابعًا: عدد مرات استخدام الفيتو لصالح دولة الاحتلال؟

المرة الأخيرة وفي أقل من شهرين، فشل مجلس الأمن الدولي، في تمرير مشروع قرار يطالب بوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وذلك بعد استخدام الولايات المتحدة حق النقض «الفيتو» ضد القرار، وكانت النتائج النهائية لعملية التصويت على القرار: "13 دولة صوتت لصالح القرار، عدا بريطانيا التي امتنعت عن التصويت، والولايات المتحدة التي استخدمت حق الفيتو ضد القرار".

ثامنًا: تاريخ «الفيتو» الذي استخدمته الولايات المتحدة لصالح إسرائيل؟

فقد استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو 81 مرة منهم 52 لصالح الاحتلال الإسرائيلي.

عام 1973

26-يوليو: استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو اعتراضا على مشروع قرار تقدمت به الهند، وإندونيسيا، وبنما، وبيرو، والسودان، ويوغسلافيا، وغينيا، يؤكد على حق الفلسطينيين ويطالب بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها.

عام 1976

25-يناير: الولايات المتحدة تستعين بالفيتو لمنع قرار تقدمت به باكستان، وبنما، وتنزانيا، ورومانيا، ينص على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة منذ يونيو 1967، ويدين إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة.

25-مارس: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد قرار تقدمت به مجموعة من دول العالم الثالث يطلب من إسرائيل الامتناع عن أية أعمال ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة.

29 -يونيو: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد قرار تقدمت به كل من غويانا، وباكستان، وبنما، وتنزانيا، يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة إلى وطنه وحقه في الاستقلال والسيادة.

عام 1980

30 أبريل: فيتو أمريكي ضد مشروع قرار تقدمت به تونس ينص على ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

عام 1982

-استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو 7 مرات:

20 يناير: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار يقضي بفرض عقوبات على إسرائيل لضمها مرتفعات الجولان السورية.

25 فبراير: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو على مشروع قرار أردني يطالب السلطات المحلية في فلسطين بممارسة وظائفها وإلغاء كل الإجراءات المطبقة في الضفة الغربية.

2 أبريل: فيتو أمريكي يبطل مشروع قرار يدين إسرائيل في محاولة اغتيال رئيس بلدية نابلس «بسام الشكعة.«

20 أبريل: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار عربي بإدانة حادث الهجوم على المسجد الأقصى.

9 يونيو: فيتو ضد مشروع قرار إسباني بإدانة الغزو الإسرائيلي للبنان.

25 يونيو: فيتو أمريكي ضد مشروع قرار فرنسي في مجلس الأمن بشأن الاجتياح الإسرائيلي للبنان.

6 أغسطس: الولايات المتحدة تعرقل صدور قرار يدين إسرائيل جراء سياستها التصعيدية في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا في لبنان.

عام 1983

15 فبراير: صوتت الولايات المتحدة ضد قرار يستنكر مذابح مخيمي اللاجئين الفلسطينيين في «صبرا وشاتيلا» بلبنان.

عام 1984

6 سبتمبر: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو ضد إصدار قرار يؤكد أن نصوص اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 تطبق على الأقاليم المحتلة.

عام 1985

12 مارس: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو ضد مشروع قرار لبناني في مجلس الأمن يدين الممارسات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني.

13 سبتمبر: واشنطن تستخدم الفيتو لإعاقة مشروع قرار أمام مجلس الأمن يدين الممارسات الإسرائيلية القمعية ضد الفلسطينيين.

عام 1986

17 يناير: الولايات المتحدة تعيق بالفيتو مشروع قرار في مجلس الأمن يطالب إسرائيل بسحب قواتها من لبنان.

30 يناير: فيتو أمريكي ضد مشروع قانون لمجلس الأمن يدين الانتهاكات الإسرائيلية لحرمة المسجد الأقصى ويرفض مزاعم إسرائيل باعتبار القدس عاصمة لها.

7 فبراير: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو في مجلس الأمن لمنع إصدار قرار يدين اختطاف إسرائيل لطائرة ركاب ليبية.

عام 1987

20 فبراير: الولايات المتحدة تعترض بالفيتو على قرار يستنكر سياسة «القبضة الحديدية» وسياسة تكسير عظام الأطفال الذين يرمون الحجارة خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

عام 1988

18 يناير: واشنطن تستخدم الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يستنكر الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان، ويطالبها بوقف أعمال التعدي على الأراضي اللبنانية والإجراءات ضد المدنيين.

1 فبراير: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد اقتراح في مجلس الأمن يطالب بالحد من عمليات الانتقام الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

15 أبريل: فيتو أمريكي ضد قرار لمجلس الأمن يدين إسرائيل لاستخدامها سياسة القبضة الحديدية تجاه الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في أعقاب طردها ثمانية فلسطينيين.

10 مايو: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو لنقض مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي لإدانة الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان.

14 ديسمبر: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو لمنع استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بإدانة الاعتداء الإسرائيلي الجوي والبري على الأراضي اللبنانية.

عام 1989

1 فبراير: أوقفت الولايات المتحدة باستخدامها الفيتو جهود مجلس الأمن لإصدار بيان يرفض ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويدعوها إلى الالتزام باتفاقية جنيف الخاصة بحقوق المدنيين في زمن الحرب.

18 فبراير: فيتو أمريكي ضد مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي بإدانة إسرائيل لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.

9 يونيو: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو ضد مشروع قرار لدول عدم الانحياز يدين إسرائيل لسياستها القمعية في الأراضي المحتلة.

7 نوفمبر: الولايات المتحدة تعترض بالفيتو على قرار قدم لمجلس الأمن يدين الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

عام 1990

1 يونيو: فيتو أمريكي ضد مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي تقدمت به دول عدم الانحياز بإرسال لجنة دولية إلى الأراضي العربية المحتلة لتقصي الحقائق حول الممارسات القمعية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

عام 1995

17 مارس: بسب لجوء واشنطن إلى الفيتو مجلس الأمن يفشل في التوصل إلى قرار يطالب إسرائيل بوقف قراراتها بمصادرة (53 دونما)، الدونم يعادل ألف متر مربع، من الأراضي العربية في القدس الشرقية.

عام 1997

4 مارس: واشنطن باستخدامها الفيتو تعيق صدور قرار يطالب إسرائيل بوقف أنشطتها الاستيطانية في شرق القدس المحتلة.

21 مارس: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو عندما اعترضت على مشروع قرار يدين بناء إسرائيل للمستوطنات اليهودية في جبل «أبوغنيم» شرق مدينة القدس المحتلة.

عام 2001

27 مارس: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو لمنع مجلس الأمن من إصدار قرار يسمح بإنشاء قوة مراقبين دوليين؛ لحماية الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة.

14 ديسمبر: واشنطن تستخدم الفيتو وتجهض مشروع قرار يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية ويدين التعرض للمدنيين.

عام 2002:

20 ديسمبر: واشنطن بالفيتو تحبط مشروع قرار اقترحته سورية لإدانة قتل القوات الإسرائيلية عدة موظفين من موظفي الأمم المتحدة، فضلا عن تدميرها المتعمد لمستودع تابع لبرنامج الأغذية العالمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في نهاية نوفمبر.

عام 2003

14 يوليو: فيتو أمريكي ضد قرار يطالب بإزالة الجدار العازل الذي تبنيه إسرائيل والذي يقوم بتقطيع أراضي وأوصال السلطة الفلسطينية وينتهك أراضي المواطنين الفلسطينيين.

16 يوليو: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو ضد مشروع قرار لحماية الرئيس الفلسطيني «ياسر عرفات» عقب قرار الكنيست الإسرائيلي بالتخلص منه.

عام 2004

25 مارس: صوتت الولايات بالفيتو لإسقاط مشروع قرار يدين إسرائيل على قيامها باغتيال مؤسس حركة المقاومة الإسلامية حماس الشيخ أحمد ياسين.

5 أكتوبر: واشنطن تسقط بالفيتو مشروع قرار يطالب إسرائيل بوقف عدوانها على شمال قطاع غزة والانسحاب من المنطقة.

عام 2006

13 يوليو: بسبب الفيتو الأمريكي مجلس الأمن يفشل في تبني قرار يطالب بإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المحتجز من قبل الفصائل الفلسطينية المسلحة مقابل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال ويطالب بوقف الحصار والتوغل الإسرائيلي في قطاع غزة.

عام 2014

31 ديسمبر: رغم أن واشنطن لم تكن بحاجة لاستعمال حق النقض نتيجة عدم حصول فلسطين على 9 أصوات كي يتم قبول المشروع الفلسطيني بإنهاء الاحتلال، إلا أنها استخدمته.

عام 2017

18 ديسمبر: آخر فيتو أمريكي ضد القضية الفلسطينية، فقد استخدمته ضد مشروع قرار مصري يرفض إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها من تل أبيب، وقد حاز المشروع المصري على تأييد 14 دولة من أصل 15 عضوة في مجلس الأمن الدولي.

عام 2023

في أقل من شهرين، فشل مجلس الأمن الدولي، في تمرير مشروع قرار يطالب بوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وذلك بعد استخدام الولايات المتحدة حق النقض «الفيتو» ضد القرار، وكانت النتائج النهائية لعملية التصويت على القرار: "13 دولة صوتت لصالح القرار، عدا بريطانيا التي امتنعت عن التصويت، والولايات المتحدة التي استخدمت حق الفيتو ضد القرار".

عدد مرات استخدام الفيتو ضد الشرق الأوسط؟

واستخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد قرارات تدين إسرائيل 46 مرة[1]. بالإضافة الى مرتين في سنة 2023، ضد فلسطين، أي لصالح دولة الاحتلال الإسرائيلي.

تاسعًا: ما هو الأثر المترتب على استخدام حق الفيتو؟

- انكار مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير "استخدمته أمريكا الكثير من المرات لصالح الكيان الاسرائيل".
- انكار مبادئ الديمقراطية التي تنادي كل المنظمات الدولية.
- إضعاف الثقة في المجتمع الدولي.
- التنصل من الالتزامات الدولية.

[1] منذ عام 1945.. كيف حمى (الفيتو) الأمريكي إسرائيل داخل مجلس الأمن؟ TRT عربي، اطلع عليه بتاريخ 2025/1/14.

- عرقلة انضمام دول جديدة الى المنظمة، كما حدث مع دولة فلسطين، لأن انضمام دولة جديدة مرهون بتوصية من مجلس الأمن[1].

[1] مصطفى سليم سعد واخرون، حق الفيتو واثاره السلبية في إعاقة مجلس الأمن الدولي، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، ص 296، بتاريخ 2024.

الخاتمة:

في الختام، يتطلب إصلاح نظام حق الفيتو في مجلس الامن، لإيجاد المساحة الاوسع لضمان ترسيخ المبادئ الدولية التي جاءت الأمم المتحدة لتطبيقها، وذلك لضمان حق الشعوب في تقرير المصير، والرغبة في منع 5 دول ان تتحكم بمصير 193 دولة "دون دولة الاحتلال" فقد استخدم في الكثير من الأحيان لحماية المصالح الوطنية للدول المالكة له أو لحلفائها، حيث تعرقل بعض الدول قرارات تتعلق بالنزاعات الإسرائيلية-الفلسطينية أو الأزمات في سوريا، وبذلك يعكس استخدام الفيتو التوازنات الجيوسياسية ويؤثر بشكل كبير على قدرة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية، وما يؤكد ذلك دور الولايات المتحدة الامريكية في زعزعت الشرق الأوسط من خلال الاستخدام المفرط له، في ضوء الإعلان الصريح لحماية حليفها في الشرق الأوسط "الاحتلال الإسرائيلي"، لذلك من الضروري السعي الحقيقي لإيجاد حلول تقيد ذلك الاستخدام.

ولأننا في فلسطين اكثر من يعاني من الفيتو كانت مطالبتنا بإلغائه او على الأقل تقييده هو عنواننا، لان لا مجال لتطبيق مبادئ الإنسانية المدعاة في ظل وجود حق النقض الفيتو، لا سيما في يد الغول الأمريكي.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1- أن حق الفيتو له من الأثار ما يمحق حق الشعوب.
2- حق الفيتو يمثل أداة تعسفية بيد الدول الخمس الكبرى.
3- اثبتت الممارسة العملية لحق الفيتو أنه مخالف لمبادئ العدالة المنادة به من قبل المجتمع الدولي.
4- أن الفيتو يستخدم على أساس المصالح الدولية.

التوصيات:

1- ضرورة السعي لفرض قيود على إستخدام الفيتو.
2- جعل صلاحية انضمام دولة جديدة للأمم المتحدة مرهون بموافقة أغلبية أعضاء الجمعية العامة، والا يُعلق القبول على توصية مجلس الأمن.

المراجع:

1- عبدالله دردونة، تعريف حق الفيتو، موضوع، اطلع عليه بتاريخ 2024/12/29.

2- حق الفيتو وأهم استخداماته في السياسة الدولية، الموسوعة، اطلع عليه بتاربخ 2025/1/13.

3- منذ عام 1945.. كيف حمى (الفيتو) الأمريكي إسرائيل داخل مجلس الأمن؟ TRT عربي، اطلع عليه بتاريخ 2025/1/14.

4- مصطفى سليم سعد واخرون، حق الفيتو واثاره السلبية في إعاقة مجلس الأمن الدولي، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، ص 296، بتاريخ 2024.

العنوان:

الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني.

الباحث: علم الدين عبد الرحمن ديب، "محامٍ فلسطيني".

المقدمة:

يشهد قطاع غزة والضفة الغربية انتهاكات مستمرة من قبل إسرائيل تجاه الحقوق الإنسانية للفلسطينيين على مدار سنوات عديدة، وهذا ما يعتبر خرقًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني الذي يهدف إلى حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة حيث أنه تعد هذه الانتهاكات جزءًا من سياسات مستمرة تهدف إلى تهجير الفلسطينيين من أراضيهم وتدمير مقومات حياتهم اليومية، سنقوم من خلال ذلك البحث بتسليط الضوء بشكل أكبر على ماهية القانون الدولي الانساني وعلى سلوكيات الاحتلال الاسرائيلي التي تشكل خرقًا كبيراً في القانون الدولي الانساني.

اولاً: ما هو القانون الدولي الإنساني:

القانون الدولي الإنساني هو مجموعة من القواعد التي تهدف إلى حماية الأفراد الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية أثناء النزاعات المسلحة، بما في ذلك المدنيين والأسرى والمقاتلين الذين أصبحوا خارج الخدمة. يتمثل الهدف الأساسي للقانون الدولي الإنساني في الحد من تأثير النزاعات المسلحة على البشر.

القوانين الدولية الرئيسية التي تنظم النزاعات المسلحة:

1. اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949: هي من أهم الوثائق القانونية التي تم تبنيها لتوفير الحماية للأشخاص الذين لا يشاركون في القتال.

2. البروتوكولات الإضافية لعام 1977: أضافت هذه البروتوكولات قوانين إضافية تهدف إلى تحسين حماية المدنيين والمجتمعات المتضررة من الحروب.

3. المحكمة الجنائية الدولية: تعد محكمة لاهاي أحد الأجهزة التي تختص بمحاكمة الجرائم التي تنتهك القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ثانيًا: الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني.

تستمر إسرائيل في ارتكاب العديد من الانتهاكات التي تتناقض مع أحكام القانون الدولي الإنساني، ومن أبرزها:

1. استهداف المدنيين:

يعتبر استهداف المدنيين محظورًا بموجب القانون الدولي الإنساني، إلا أن إسرائيل استهدفت العديد من المدنيين في مختلف المناطق الفلسطينية، كما تم استهداف المنشآت المدنية مثل المدارس والمستشفيات وغيرها من المنشأت المدنية في عدة عمليات عسكرية، وهو ما يشكل انتهاكًا واضحًا لاتفاقيات جنيف.

مثال ذلك ما حدث في العدوان الاسرائيلي عام 2014م، حيث استهدفت إسرائيل المباني السكنية والمستشفيات والمدارس، مما أسفر عن مقتل الآلاف من المدنيين وتدمير البنية التحتية لقطاع غزة، وتكررت أيضا الهجمات على المنشآت الطبية، حيث أُغلِق العديد من المستشفيات أو تم تدميرها جزئيًا.

2. الاستيطان الإسرائيلي:

يعتبر الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة خرقًا للقانون الدولي الإنساني، الذي يمنع القوة المحتلة من نقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها، وتسعى إسرائيل إلى تغيير الواقع الديمغرافي في الأراضي المحتلة من خلال بناء المستوطنات وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم بُغية السيطرة على الأراضي الفلسطينية، حيث أن سياسات الاستيطان في الضفة الغربية تؤدي إلى انتهاك حقوق الفلسطينيين في السكن، مما يزيد من معاناتهم ويفرض عليهم ظروفًا صعبة.

إضافة إلى سلوكيات الاحتلال الاسرائيلي في القدس الشرقية، حيث أنه تم تهجير العديد من العائلات الفلسطينية من منازلها لصالح بناء مستوطنات جديدة.

3. الحصار المفروض على غزة:

يعد الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة منذ عام 2007م انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني، ويحد من وصول المساعدات الإنسانية، ويُعطل الحياة اليومية للمواطنين، حيث إن ذلك الحصار أدى إلى نقص حاد في المواد الأساسية مثل الغذاء والدواء، مما أثر بشكل مباشر على صحة المدنيين، بما في ذلك الأطفال وكبار السن، ومنع المواد اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الهجمات الإسرائيلية، مما يزيد من معاناة الفلسطينيين.

4. الاعتقالات التعسفية:

تقوم إسرائيل باعتقال الفلسطينيين بشكل تعسفي، بما في ذلك الأطفال، في خرق سافر للاتفاقيات الدولية التي تحظر الاعتقال التعسفي والتعذيب.

كالاعتقال الإداري مثلاً ويُحتجز الفلسطينيون لفترات غير محددة دون محاكمة، وتعذيب المعتقلين: يُعتقد أن العديد من الفلسطينيين الذين تم احتجازهم تعرضوا للتعذيب الجسدي والنفسي.

ثالثًا: التأثيرات على المجتمع الفلسطيني.

تؤثر الانتهاكات الإسرائيلية على الفلسطينيين من جميع نواحي الحياة في فلسطين ومن أهمها (الاجتماعية، الاقتصادية، النفسية)

1. الجوانب الاجتماعية:

يعاني الفلسطينيون من تدمير مجتمعهم، حيث تتعرض العائلات الفلسطينية للمشاكل الاجتماعية بسبب فقدان الأب أو الأخ في الحروب. كما تسببت السياسات الإسرائيلية في تهجير الفلسطينيين من منازلهم، مما يعرضهم لآلام نفسية وعاطفية شديدة.

2. الجوانب الاقتصادية:

تؤثر الانتهاكات الإسرائيلية بشكل سلبي على الاقتصاد الفلسطيني، حيث دمرت الحروب الأخيرة البنية التحتية وأدت إلى إغلاق العديد من الشركات والمصانع الفلسطينية. كما تسبب الحصار في تقليل حجم التجارة والنشاط الاقتصادي بشكل عام.

3. الجوانب النفسية:

يعيش الفلسطينيون تحت تهديد دائم من الهجمات الإسرائيلية، مما يسبب مستويات عالية من التوتر والاكتئاب بين السكان. الأطفال هم أكثر الفئات تأثرًا، حيث يعانون من صدمات نفسية نتيجة للعنف المستمر.

رابعًا: المجتمع الدولي ودوره في حماية الفلسطينيين.

رغم الجهود المستمرة، لا يزال المجتمع الدولي في موقف ضعيف تجاه الانتهاكات الإسرائيلية، بينما تصدر تقارير دولية تدين هذه الانتهاكات، إلا أن الممارسات الإسرائيلية تستمر دون محاسبة فعلية.

- أدوار الأمم المتحدة والمحاكم الدولية:

أصدرت الأمم المتحدة العديد من القرارات التي تدين إسرائيل، بما في ذلك قرارات تدعو إلى إنهاء الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن بسبب الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن، لم تُتخذ أي إجراءات ملموسة.

- محكمة الجنايات الدولية:

بينما تحاول بعض الجهات القانونية، مثل محكمة الجنايات الدولية، محاكمة المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، لا تزال إسرائيل تتجنب المحاسبة القانونية على هذه الجرائم.

الخاتمة:

ختاماً إن الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للقانون الدولي الإنساني تمثل تحديًا كبيرًا للمجتمع الدولي، ويحتاج الفلسطينيون إلى دعم حقيقي من أجل استعادة حقوقهم وحماية حياتهم من التهديدات المتواصلة، ويجب أن يتحرك المجتمع الدولي بشكل أكثر فعالية لمحاسبة إسرائيل على هذه الانتهاكات وضمان تطبيق العدالة.

التوصيات:

من الضروري أن يعمل المجتمع الدولي على ضمان محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني. تتضمن الحلول الممكنة ما يلي:

أ. فرض عقوبات على إسرائيل من قبل المجتمع الدولي.

ب. دعم الفلسطينيين في محكمة الجنايات الدولية لمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين.

ج. تعزيز الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.

د. تأكيد حقوق الفلسطينيين في العودة والعيش بحرية في أراضيهم.

المراجع:

1. "القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف". المركز العربي للدراسات القانونية.

2. "حقوق الإنسان في فلسطين: ملاحظات حول انتهاكات الاحتلال". تقرير حقوقي صادر عن الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان.

3. "التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان في غزة". تقارير الأمم المتحدة.

4. "المحكمة الجنائية الدولية وأثرها على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي". مقال منشور في مجلة دراسات قانونية.

العنوان:

الأسلحة التي إستخدمها الإحتلال الإسرائيلي في عدوانه على غزة.

الباحثة: ريم جمال أبو جزر، "محامية"

المقدمة:

لطالما كانت الأسلحة جزءًا أساسيًا من الحروب والصراعات على مر العصور. ورغم دورها الكبير في تحقيق أهداف القوى المتحاربة، إلا أن لها تأثيرات مدمرة تتجاوز حدود ساحة المعركة، فكل سلاح يُستخدم في الحروب يترك خلفه آثارًا لا تقتصر على الأضرار المادية فقط، بل تشمل أيضًا الأرواح البشرية والبيئة. الأسلحة الحديثة، مثل القنابل الذكية والطائرات الحربية والصواريخ بعيدة المدى، جعلت الحروب أكثر تدميرًا، حيث يمكنها تدمير مدن بأكملها في دقائق، مع ترك آثار بيئية وصحية تمتد لعقود.

علاوة على ذلك، تسهم الأسلحة في إدامة دائرة العنف والمعاناة لشعوب بأكملها، حيث يتم استهداف المدنيين والبنية التحتية الحيوية مثل المستشفيات والمدارس، مما يجعل الحياة اليومية مستحيلة. وفي بعض الحالات، تفرض الحروب استعمال أسلحة محظورة دوليًا، مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، التي تترك آثارًا مدمرة على الإنسان والطبيعة على حد سواء. لذا، يبقى السؤال الأهم: هل حقًا يمكن تحقيق السلام عبر القوة؟ أم أن الأسلحة، بما تسببه من دمار، تصبح عبئًا ثقيلًا على الإنسانية؟ فتخيل عزيزي القارئ أن كل سلاح صُنع على هذه الأرض قد أُستخدم ضد الفلسطينيين.

اولاً: القانون الدولي واستخدام الأسلحة في الحرب؟

يحظر القانون الدولي الإنساني استخدام الأسلحة العشوائية كون أن هذه الأسلحة تصيب الأشخاص المدنيين والعسكريين على حد سواء دون التميز بينهم ولا يمكن السيطرة على آثارها، حيث نصت المادة 35 " قواعد أساسية"، بأن :

1- " حق أطراف أي نزاع مسلح في إختيار أساليب ووسائل القتال ليس حقاً لا تريده قيود" .

2- يحظر إستخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التي من شأنها إحداث إصابات لا مبرر لها". .اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اللحقان " البروتوكولان" الإضافيان إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 13 آب/ أغسطس 1949.

كما أن تبنت الجمعية العامة توصية كانت قد اعتمدتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال مؤتمرها الدولي العشرين الذي أنعقد بڤينا عام 1965م، تقتضي هذا التوصية بأن: 1-حق أطراف النزاع في إعتماد وسائل الإضرار بالعدو ليس مطلقة[1].

قد استخدم الإحتلال الإسرائيلي في حربه على قطاع غزة ال 7من أكتوبر 2023 الكثير من أنواع الأسلحة ومنها على سبيل المثال:

طائرة إف 16، وطائرة إف 15.

طائرة إف 35 "الشبح "/ هي طائرة أمريكية تعتبر أكثر الطائرات تقدماً، حيث سلمت الولايات المتحدة الأمريكية الاحتلال الإسرائيلي منها 30 طائرة في حدود شهر إبريل 2024م.

وقال ضابط إسرائيلي لصحيفة يديعوت أحرنوت، إن قدرات إف 35 الشبح تم استخدامها لأول مرة في غزة للرصد الاستخباراتي لبعض الأهداف[2].

طائرات الاستطلاع الحديثة/ كالطائرات غير المأهولة وهي طائرة تستخدم للتبرع والمراقبة والمسح الأراضي لتعقب الأسرى تحت الأرض.

مروحيات /مثل الأباتشي و الكوبرا

صواريخ حوليت وتيتد/ وهي صواريخ محمولة على الكتف ذات قدرات تدميرية عالية وصممت للقتال في الأماكن المكتظة بالسكان والمباني لعدم استطاعة الدبابات الوصول إليها

صواريخ حيتس3/ ويصل مدها إلى 2400كيلو متر ويتم توجيهها بوسائل الرؤية الإلكترونية.

قنابل "غدام " الذكية/ وهي قنابل الهجوم المباشر المشترك عالية التدمير.

قنابل الإسفنجية: تتكوّن من حافظة تحتوي على سائلَين كيميائيَين يفصلهما حاجز معدني ويختلطان عند إزالة هذا الأخير وتفعيل القنبلة، وينتج عن تفعيلها انفجار رغوي يتوسّع ثم يجمد ليسدّ الفجوات، حيث أشارت صحيفة بريطانية إلى قيام الجيش الإسرائيلي بتجريب ما يُسمى بـ"القنابل الإسفنجية"[3].

[1] محمد رضوان، المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني والعدالة الدولية.
[2] قناة BBC News Arabic
[3] المصدر: alarbiya. Com

القنبلة إم كيه 84/ تزن ألفي رطل ، ونصل دائرة تأثيرها إلى 365متر، ويرجح بأنها القنبلة التي ألقتها إسرائيل على المدنيين في مجزرة مستشفى المعمداني، ومجزرة مخيم جباليا[1].

القنبلة جي بي يو 39/ وهي قنبلة أمريكية الصنع من نوع جو أرض وتسمى القنبلة الآمنة لأنها تدمر فقط الهدف من الداخل دون إلحاق ضرر بالجوار.

قنابل الفسفور/ أشار الشرقاوي بأن الرئيس جو بايدن تم تزويد إسرائيل بقذائف المدفعية والدبابات وقنابل الدايم التي حول سكان قطاع غزة إلى أشلاء.

القذائف/ مثل قذائف التحكم الذاتي وقنابل الفسفور الأبيض، وقنابل خارقة التحصينات الخرسانية القوية في باطن الأرض.

مدافع الهاون الدقيق (ron sting)، ومدافع تعمل بالذكاء الاصطناعي.

رشاشات النقب7/ هي رشاشات من عيار 7,62 مليمتر، تستطيع ذخائرها اختراق الجدران السميكة وإصابة أي هدف داخل المباني المحصنة.

المدافع البحرية عيار 76.

سلاح البحرية/ مثل سفن و الزوارق ...

سلاح الهندسة/ هو السلاح المسؤول عن الهندسة العسكرية (الهندسة القتالية وبناء التحصينات) في الجيش الإسرائيلي، وهو يعمل على تفجير الأنفاق ونسف البنايات للمساعدة على تقدم دبابات و زراعة وإزالة الألغام و إزالة المفرقعات وفتح ثغرات في جدران المباني غير منسوفة وغيرها...

الجيل الثالث من منظار الخنجر/ وهو عبارة عن منظار ذكي تستخدم أجهزة استشعار كهرو ضوئية على جسم متحرك، ويلاحق أي هدف يتحرك بسرعة على الأرض أو السماء، وتبلغ دقته 350٪ مقارنة بالعين المجردة.

منظار آي دي أو / وهو منظار يساعد على الرؤية ليلاً في المناطق شديدة. الظلام.

[1] قناة الجزيرة، وقناة سكاي نيوز عربية- أبو ظبي.

سلاح الدبابات/ ومنها

- الجيل الأخير من دبابات الميركافا 2 و 4، وعربة النمر كناقلة جند ترافق أرتال الدبابات المتقدمة.

ناقلة الجنود المدرعة "إيتان"[1].

استخدام أسلحة تبخر الأجسام: حيث أفاد مراسل مونت كارلو الدولية "نقلاً عن السلطات الصحية العاملة في قطاع غزة"، أن السلطات والعاملين في القطاع الصحي والطبي تنادي وتطالب بفتح تحقيق دولي عاجل وتدعو إلى دخول مراقبين دوليين لرصد فيما إن كانت الجيش الإسرائيلي يستخدم أسلحة شمال قطاع غزة يصفها الأطباء بالـ "الغامضة"، والتي تؤدي في بعض الحالات إلى "تبخر جثامين الضحايا".

وصرح جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة أنه رصد "تبخّر 1760 جثة دون بقاء آثار تذكر بسبب استخدام الجيش الإسرائيلي لأسلحة محرمة دولياً".

وقال الدكتور منير البرش، المدير العام لوزارة الصحة في القطاع، أن "الجيش يستخدم أسلحة لا تعرف نوعيتها في الشمال.. تؤدي إلى تبخر الأجساد".

واستخدمت 4 من أنواع الذخائر المحرمة دولياً وهي/ الفسفورية والانشطارية الفراغية ود، و اليورانيوم المنصب.

و قصفت إسرائيل غزة بالذخائر المسمارية و"الفوسفور الأبيض، وسبب هذه الأسلحة حروقاً بالغة ومشاكل في الجهاز التنفسي للمستهدفين بها.

وأشار المكتب الإعلامي الحكومي بغزة إلى أن الجيش الإسرائيلي قصف قطاع غزة بأكثر من 45 ألف صاروخ ذاد وزنها من 65 ألف طن.

وبذلك يكون سجل إسرائيل الإجرامي منذ تأسيسها عام 1948 إلى يومنا هذا عام 2025 مليء بارتكابها شتى أنواع الجرائم وتنصلها من احترام وتطبيق القانون الدولي العام، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي الجنائي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان وكافة الأعراف والمواثيق والاتفاقيات الدولية، وأيضاً عدم احترامها للنفس "الكائن" البشري تحديداّ في قطاع غزة، حيث أنه لم يسلم المواطن الغزاوي من مشاهدته لكافة أنواع العذاب والاستهانة بإنسانيته، حيث يجب على منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشكل عام وعلى كافة الدول كلاً على حِدة أن تصدر قرارات وتفرض حظر شامل على توريد الأسلحة

[1] هيئة البث الإسرائيلية، 03.02.2025| Abdel Ra'ouf D. A. R. Arnaout

إلى إسرائيل منعاً وتجنباً لارتكاب المزيد من الجرائم الدولية التي لم يتصورها العقل البشري، وحيث تعتبر الدول التي تورد الأسلحة إلى إسرائيل وتقوم بتزويد الدعم العسكري الإسرائيلي متواطئ في ارتكاب الجرائم ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

ثانيًا: من أين تحصل إسرائيل على أسلحتها في حربها على قطاع غزة[1]؟

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مورد للأسلحة إلى إسرائيل، حيث تدعمها بمساعدات عسكرية سنوية قيمتها (3.8 مليار دولار) بموجب اتفاق مدته 10 سنوات.

وقد أعلن الرئيس الأمريكي "جو بايدن" خلال الأيام الأولى لحرب 7 أكتوبر - تشرين الأول 2023 أن واشنطن قد عززت المساعدات العسكرية الإضافية لإسرائيل.

وأعلن عن عمليتي بيع عسكريتين أمريكيتين لإسرائيل: العملية الأولى تهدف إلى توريد 14 ألف قذيفة وذخيرة للدبابات بقيمة (106 مليون دولار)، والعملية الثانية بقيمة (147 مليون دولار)، ومكونات ضرورية لقذائف مدفعية عيار 155 ميلليمترا.

ونشرت وسائل إعلام أمريكية أن إدارة الرئيس جو بايدن نفذت بشكل هادئ ما يزيد عن 100 عملية بيع عسكرية لإسرائيل، ويقال إنها تشمل آلاف الذخائر الموجهة بدقة والقنابل ذات القطر الصغير والدروع الخارقة للتحصينات والأسلحة الصغيرة. كما أنه يوجد لدى الولايات المتحدة مستودع ضخم يحتوي على أسلحة أمريكية أُنشئ عام 1984 يهدف إلى تخزين الإمدادات لخدمة القوات الأمريكية في حالة نشوب صراع إقليمي، كما أنها سمحت لإسرائيل بالاستفادة من الأسلحة في حالات الطوارئ. ويقال أن إسرائيل حصلت على إمدادات ذخائر من مخزون المستودعات الأمريكية منذ بداية الحرب على غزة 2023.

ألمانيا: تعد ألمانيا ثاني أكبر الدول الموردة للأسلحة إلى إسرائيل.

إيطاليا: تعد إيطاليا ثالث أكبر الدول الموردة للأسلحة إلى إسرائيل، حيث ساهمت بنسبة 5.9% من حجم الواردات إلى إسرائيل خلال الفترة ما بين 2019-2023، ويقال أن تلك الواردات شملت طائرة مروحية ومدفعية بحرية.

بريطانيا: بلغت نسبة صادرات الأسلحة البريطانية إلى إسرائيل وفقًا لبيانات الحكومة البريطانية 42 مليون جنيه إسترليني فقط، أي (53 مليون دولار) عام 2022.

---

[1] **معهد ستوكهولم يجيب..من أين تحصل إسرائيل على أسلحتها في حربها بغزة؟ منشور على موقع: الكومبس. للإطلاع على الرابط: https://alkompis.se/news/ .**

وتقول حملة مناهضة تجارة الأسلحة إنه منذ عام 2008 منحت المملكة المتحدة البريطانية تراخيص تصدير أسلحة لإسرائيل بقيمة إجمالية قدرها (727 مليون دولار).

كندا: بلغت قيمة مبيعات الحكومة الكندية من الأسلحة إلى إسرائيل 21.3 مليون دولار كندي، أي (15.7 مليون دولار) في عام 2022.

وذكرت صحيفة عبرية أن 35 ألف طن من الأسلحة وصلت إلى إسرائيل منذ 7 أكتوبر على متن أكثر من 300 طائرة ونحو 50 سفينة من دول عدة، لكن غالبيتها من الولايات المتحدة.

خاتمة:

في الختام، يُظهر استخدام الاحتلال الإسرائيلي لأسلحة متقدمة في غزة مدى تعمق الأزمة الإنسانية في القطاع، وما يعانيه السكان المدنيون من دمار وفقدان لأرواح الأبرياء. إن الأسلحة التي تم استخدامها، من القنابل العنقودية إلى القذائف الحارقة والطائرات بدون طيار، تُضاف إلى قائمة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، حيث تتجاوز هذه الأسلحة الأطر القانونية الإنسانية التي تمنع استهداف المدنيين وتدمير البنية التحتية.

وبينما يستمر العدوان الإسرائيلي في غزة، يبقى الشعب الفلسطيني في القطاع يعاني من آثار هذه الأسلحة الفتاكة التي تتسبب في موت آلاف الأبرياء، وتدمير ممتلكات وأماكن حيوية، وتشريد العائلات التي لا تجد مأوى. في ظل هذا الواقع، يبقى الأمل معقودًا على المجتمع الدولي لاتخاذ خطوات فعّالة للحد من استخدام هذه الأسلحة، والعمل على تحقيق العدالة والسلام، وضمان حقوق الفلسطينيين في العيش بحرية وأمان على أراضيهم.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1- إن ما يحدث في غزة اليوم هو جريمة إنسانية تتطلب تحركًا جادًا من جميع الجهات المعنية.
2- أن المصادر التي تم الإعتماد عليها في هذا التقريرهي إعلامية بحتة، الأمر الذي يعني وضوح تلك الإنتهاكات.

التوصيات:

1- ضرورة محاسبة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه في فلسطين، والتي ظهرت للعلن.
2- ضرورة العمل على توفير حماية حقيقية للفلسطينيين، ووقف التصعيد المستمر في الأراضي المحتلة.
3- محاسبة دول منشأ السلح عن جرائمها التي نتجة بالتبعية عن جرائم الاحتلال.

المراجع:

1- هيئة البث الإسرائيلية.

2- قناة الجزيرة.

3- قناة BBC News Arabic.

4- alarbiya. Com.

5- مؤنت كارولا الدولية.

6- معهد استكهولم.

7- محمد رضوان، المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني والعدالة الدولية.

العنوان :

التعذيب والاحتجاز التعسفي ضد الأسرى الفلسطينيين منذ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

الباحث: احمد عاطف الشيخ "ماجستير قانون عام".

المقدمة :

تعد قضية الأسرى الفلسطينيين واحدة من أبرز القضايا الإنسانية والسياسية في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وهي تمثل مأساة مستمرة للشعب الفلسطيني في ظل السياسات الإسرائيلية الممنهجة التي تستهدف حقوق الإنسان. من بين الانتهاكات الجسيمة التي يعاني منها الأسرى الفلسطينيون هي عمليات التعذيب والاحتجاز التعسفي، التي تمثل انتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية، سواء المتعلقة بحقوق الإنسان أو بقوانين الحرب. في سياق الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة، يزداد هذا الملف تعقيداً في ضوء الاعتقالات الجماعية للأفراد، بما في ذلك الأطفال والنساء، والاحتجاز لفترات طويلة دون تهم واضحة أو محاكمات عادلة.

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي، تعرض الآلاف من الفلسطينيين للتعذيب النفسي والبدني في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، وهي عملية ممنهجة لا تقتصر فقط على استخدام القوة البدنية المفرطة، بل تتعداها لتشمل أساليب قمعية تهدف إلى كسر إرادة الشعب الفلسطيني. يشمل ذلك التعذيب الجسدي والنفسي، إضافة إلى احتجاز الفلسطينيين بطرق تعسفية، بما يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوقهم المدنية. في هذا المقال، سيتم تناول الانتهاكات الممنهجة التي يتعرض لها الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، مع تسليط الضوء على الآثار النفسية والصحية لهذه الممارسات على الأسرى، فضلاً عن تحليل التحديات القانونية التي تواجه محاسبة الاحتلال الإسرائيلي على هذه الجرائم.

أولاً: التعذيب في السجون الإسرائيلية.

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ازدادت حالات التعذيب بشكل ممنهج ضد الفلسطينيين. تعتبر الأساليب التي يتبعها الاحتلال في تعذيب الأسرى الفلسطينيين من أخطر الانتهاكات التي تحدث في السجون الإسرائيلية. فالتعذيب لا يقتصر فقط على استخدام القوة البدنية المفرطة، بل يتعدى ذلك إلى أساليب نفسية قاسية تؤثر بشكل مباشر على حياة الأسرى وصحتهم العقلية.

تتراوح أساليب التعذيب التي يتم استخدامها ضد الأسرى الفلسطينيين بين الضرب المبرح، العزل الانفرادي لفترات طويلة، الحرمان من النوم والطعام، والتهديد بالقتل أو الاعتداء الجنسي. علاوة على ذلك، يتم استخدام أساليب نفسية مثل الضغط على الأسرى بعائلاتهم وأطفالهم، مما يؤدي إلى شعور الأسرى بالإحباط واليأس. كما أن العديد من الأسرى يعانون من أمراض مزمنة بسبب الإهمال الطبي المتعمد، مما يزيد من معاناتهم.

ثانياً: الاحتجاز التعسفي.

الاحتجاز التعسفي هو أحد الأساليب التي تستخدمها السلطات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، حيث يتم اعتقالهم دون تهمة واضحة أو محاكمة عادلة. لا يُسمح للأسرى الفلسطينيين في الغالب بالتمتع بحقوقهم القانونية، مثل حقهم في الاتصال بمحاميهم أو تلقي زيارات من عائلاتهم. يتم الاحتجاز في ظروف قاسية، حيث يعاني الأسرى من اكتظاظ شديد في الزنازين، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة داخل السجون. وفي كثير من الأحيان، يتم اعتقال الفلسطينيين بشكل تعسفي على أساس "الاعتقال الإداري"، وهو إجراء يسمح للسلطات الإسرائيلية بالاحتفاظ بالفلسطينيين لفترات غير محدودة دون محاكمة.

تشير التقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية الدولية مثل "هيومن رايتس وتوش" و"منظمة العفو الدولية" إلى أن أكثر من 5000 أسير فلسطيني يعيشون في السجون الإسرائيلية في ظروف غير إنسانية، العديد منهم تم اعتقالهم خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة.

ثالثاً: الآثار النفسية والصحية على الأسرى.

الآثار النفسية والبدنية على الأسرى الفلسطينيين نتيجة التعذيب والاحتجاز التعسفي كبيرة ومدمرة. فقد أظهرت الدراسات أن الأسرى يعانون من اضطرابات نفسية مزمنة مثل الاكتئاب، القلق، اضطراب ما بعد الصدمة، والهلوسة نتيجة للتعذيب المستمر. كما أن الوضع الصحي للأسرى في السجون الإسرائيلية يتدهور بشكل سريع بسبب الإهمال الطبي المتعمد، مما يؤدي إلى تفاقم الأمراض المزمنة والإصابات الناتجة عن التعذيب.

علاوة على ذلك، يتعرض العديد من الأسرى إلى ظروف نفسية قاسية بسبب العزلة والضغط المستمر من قبل السلطات الإسرائيلية. وعلى الرغم من ذلك، يظهر الأسرى الفلسطينيون صموداً استثنائياً في مواجهة هذه الانتهاكات، حيث يواصلون مقاومتهم بشكل سلمي داخل السجون عبر الإضرابات عن الطعام والمطالبات الحقوقية.

رابعاً: القانون الدولي والانتهاكات الإسرائيلية.

يعد التعذيب والاحتجاز التعسفي من أبشع الانتهاكات التي يحظرها القانون الدولي. وفقًا للمادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، "لا يجوز إخضاع أي شخص للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة". كما تنص اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تحمي حقوق المدنيين في زمن الحرب، على أن الأشخاص المحتجزين في مناطق النزاع المسلح يجب أن يُعاملوا بكرامة وأن يُمنحوا جميع حقوقهم القانونية الأساسية، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة.

إلا أن إسرائيل، بصفتها القوة المحتلة، تخالف هذه القوانين بشكل مستمر، حيث لا توفر الحد الأدنى من المعايير الإنسانية للأسرى الفلسطينيين، مما يعزز من انتهاكاتها المستمرة ضد حقوق الإنسان. على الرغم من إدانات منظمات حقوق الإنسان الدولية، فإن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال مستمرًا في هذه السياسات التعسفية.

خامساً: الآثار المترتبة على حرب 7 أكتوبر 2023.

في أعقاب حرب 7 أكتوبر 2023، أظهرت التقارير الدولية والمحلية زيادة في حالات التعذيب والاحتجاز التعسفي ضد الفلسطينيين، حيث سقط العديد من الأسرى شهداء جراء التعذيب داخل السجون الإسرائيلية. فقد وثقت منظمات حقوق الإنسان مثل "الهيئة الفلسطينية للأسرى" و"مؤسسة الضمير" وفاة 5 أسرى في سجون الاحتلال نتيجة للتعذيب والظروف القاسية التي تعرضوا لها بعد هذه الحرب. يُضاف إلى ذلك استمرار الاحتجاز التعسفي لآلاف الفلسطينيين في ظروف غير إنسانية، مما يعكس حجم الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى في مختلف المعتقلات الإسرائيلية.

الخاتمة:

إن التعذيب والاحتجاز التعسفي ضد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية يشكلان جزءًا من سياسة الاحتلال الإسرائيلي الممنهجة لفرض السيطرة على الشعب الفلسطيني. على الرغم من الجهود المبذولة من قبل المنظمات الحقوقية الدولية لتسليط الضوء على هذه الانتهاكات، فإن الحلول الفعّالة لمحاسبة الاحتلال الإسرائيلي على هذه الجرائم ما زالت غائبة. في هذا السياق، يبقى الأمل معلقاً على المجتمع الدولي للمطالبة بوقف الانتهاكات وحماية حقوق الأسرى الفلسطينيين، وضمان محاسبة إسرائيل على الجرائم التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من وضوح الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى الفلسطينيين، إلا أن المجتمع الدولي لا يزال عاجزاً عن فرض عقوبات فعالة على إسرائيل لمحاسبتها على هذه الجرائم. فالهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش طالبت مراراً وتكراراً بضرورة إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة حول ممارسات التعذيب والاحتجاز التعسفي. ولكن، لم تترجم هذه الدعوات إلى إجراءات ملموسة من قبل المجتمع الدولي.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1- أن الانتهاكات بحق الاسرى الفلسطينيين هي جريمة ترتكب بحق الفلسطينيين بصورة ممنهجة، ودائمة.

التوصيات:

1- من الضروري أن تضغط الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الحكومة الإسرائيلية لإيقاف هذه الممارسات الممنهجة.
2- ضرورة التزم إسرائيل بقواعد احترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
3- كما يتعين على محكمة الجنايات الدولية التحقيق في جرائم الحرب المحتملة ومحاسبة المسؤولين الإسرائيليين الذين يتورطون في هذه الجريمة.

المراجع:

1. منظمة العفو الدولية (Amnesty International)، الاحتجاز التعسفي والتعذيب في السجون الإسرائيلية، اطلع عليه بتاريخ، 13 فبراير 2025، على الرابط: https://www.icc-cpi.int

2. هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، إسرائيل/الأراضي الفلسطينية: انتهاكات حقوق الأسرى الفلسطينيين، للاطلاع www.hrw.org.

3. اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، حماية أسرى الحرب في النزاعات المسلحة، جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2022.

4. مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، التعذيب في سجون الاحتلال الإسرائيلي: تقرير حقوقي، الرابط: https://www.addameer.org، تاريخ الزيارة : 13فبراير 2025.

5. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الأسرى الفلسطينيون: بين التعذيب والاحتجاز التعسفي، الرابط: https://www.wafa.ps، تاريخ الزيارة: 13فبراير 2025.

6. المحكمة الجنائية الدولية، التعذيب كجريمة ضد الإنسانية، الرابط: https://www.icc-cpi.int، تاريخ الزيارة : 14فبراير 2025.

7. الهيئة الفلسطينية للأسرى، الإضراب عن الطعام في سجون الاحتلال: أساليب المقاومة، الرابط: https://www.palestineprisoners.com، تاريخ الزيارة: 14 فبراير 2025.

8. اتفاقية جنيف الرابعة، اتفاقية جنيف لحماية المدنيين في زمن الحرب.

9. الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، تقرير الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، 2023. الرابط : https://www.un.org، تاريخ الزيارة: 15 فبراير 2025.

10. أثر التعذيب على الصحة النفسية للأسرى الفلسطينيين، محمود أبو زهرة، مجلة الدراسات القانونية، 2022، المجلد 10، العدد 3، ص. 45-59.

خاتمة القلم الفلسطيني:

تبقى القضايا التي تم تناولها في هذا التقرير مسائل هامة تتطلب اهتمامًا مستمرًا وتحليلًا عميقًا، ومن خلال استعراض النقاط الرئيسية، يتضح أن هناك تحديات كبيرة تستدعي حلولًا عاجلة وفعّالة.

إن العمل المشترك بين جميع الأطراف المعنية يعد أمرًا ضروريًا لتحقيق التقدم وتجاوز العقبات القائمة. وقد سعينا في هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أبرز القضايا التي يعاني منها الفلسطينيون يوميًا، مع اختيار هذه العناوين بعناية من قبل كتّابها، الذين كانوا حريصين على إبراز الآثار التي ألحقها الاحتلال بالقضية الفلسطينية وبشعبها.